

Distr.: General
17 February 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

(يشمل الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٥)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٨٧ (٢٠١٤) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٥ وطلب إلي أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة في موعد لا يتجاوز ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥. ويعرض هذا التقرير ما استجد من تطورات منذ صدور تقريري (S/2014/821)، المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥.

ثانيا – التطورات السياسية

عملية السلام في جنوب السودان

٢ – يذكر أنه في مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي عقد في أديس أبابا، في يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، طالب المشاركون حكومة جمهورية جنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان بوضع حد لجميع الأعمال العدائية بينهما، وفي حالة عدم قيام الطرفين بذلك، هددوا بأن دول منطقة الهيئة الحكومية الدولية ستطبق إجراءات عقابية جماعية عليهما، بما يشمل فرض الجزاءات وحظر الأسلحة. كذلك مُنح الطرفان مهلة ١٥ يوما للتشاور مع قواعدهما بشأن المسائل الجوهرية التي تعيق إحراز تقدم في المفاوضات.





٣ - وشملت المسائل الجوهرية المتبقية ما يلي: صيغة تقاسم السلطة بين حكومة جمهورية جنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال فترة انتقالية يليها إجراء الانتخابات؛ وتوقيت دمج القوات المسلحة؛ وتوقيت النظر في مسألة النظام الاتحادي. وشكل تقاسم السلطة المسألة الأكثر إثارة للخلاف.

٤ - وقد أجرت الحكومة مشاوراتها في جوبا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وفيما يتعلق بمسألة تقاسم السلطة، خلصت الحكومة إلى أن السلطة التنفيذية خلال الفترة الانتقالية ينبغي أن تظل في أيدي الرئيس ونائبه، مع عرض منصب رئيس الوزراء على الجناح المعارض دون منح شاغل المنصب سلطة تنفيذية. وأوصت كذلك بإكمال عملية تسريح قوات المعارضة ونزع سلاحها وإعادة إدماجها قبل انتهاء فترة سابقة للفترة الانتقالية مدتها ثلاثة شهور، وإجراء المداولات بشأن نظام الحكم الاتحادي في إطار عملية وضع الدستور خلال الفترة الانتقالية.

٥ - وأجرى الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان مشاورات في الفترة من ٦ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر في باجاك، بولاية أعالي النيل. وخلص الجناح المعارض في الحركة الشعبية إلى أن الحكومة الانتقالية ينبغي أن يترأسها رئيس وزراء من الجناح المعارض وتخول له سلطات تنفيذية، في وجود رئيس دولة بمنصب شرفي؛ وأن يحتفظ كل من الحكومة والجناح المعارض بجيشه المستقل طوال الفترة الانتقالية إلى حين إجراء الانتخابات؛ وأنه ينبغي الشروع فورا في إعادة تنظيم جنوب السودان في شكل دولة اتحادية مؤلفة من ٢١ ولاية. وأظهر موقف الجانبين بعض التراجع عن المواقف المتخذة سابقا خلال المفاوضات أو التصلب فيها، خاصة فيما يتعلق بتقاسم السلطة.

٦ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، فإن لجان التفاوض المعنية بكل من القيادة، والترتيبات الأمنية، وإدارة الشؤون الاقتصادية ومسائل تقاسم الثروة والمالية والعامة، استأنفت محادثاتها في أديس أبابا، دون أن تحقق الكثير. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر قام المبعوثون الخاصون للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتأجيل المحادثات بغية التشاور مع رؤساء دول وحكومات الهيئة والشركاء الآخرين تحضيرا لعقد مؤتمر قمة للهيئة على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، استضاف وزير خارجية الصين، خلال زيارة قام بها إلى السودان، اجتماعا في الخرطوم بين ممثلي حكومة جمهورية جنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. واتفق الطرفان على ''خطة من خمس نقاط'' نصت على قيامهما بما يلي: (أ) العمل فورا على وقف الأعمال

العدائية؛ (ب) الإسراع بوتيرة المفاوضات لإنشاء حكومة انتقالية؛ (ج) تنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة بحسن نية؛ (د) اتخاذ خطوات ملموسة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع؛ (هـ) ضمان سلامة موظفي وممتلكات الكيانات الدولية العاملة في جنوب السودان.

٨ - وفي الفترة من ٩ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير، عقدت جولة ثانية من الحوار الداخلي لحزب الحركة الشعبية لتحرير السودان في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، تولى تيسيرها حزب تشاما تشا مابيندوزي، الحزب الحاكم في البلد. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، قام كل من الرئيس كير ورياك مشار ودينق ألور كوال بالتوقيع على اتفاق بشأن إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك بحضور قادة إقليميين، من بينهم رؤساء جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وأوغندا، ونائب رئيس جنوب أفريقيا. واتفق الطرفان، بموجب الاتفاق، على ما يلي: احترام اتفاق وقف الأعمال العدائية واستخدام الحوار داخل حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان وعملية الوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإبرام اتفاق سلام؛ وإصلاح الحركة الشعبية وتحويلها، بسبل منها تعزيز التسامح والتعددية السياسية؛ وتنفيذ برنامج للوحدة الوطنية، والسلام، والمصالحة، والعدالة، والمساءلة.

٩ - وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، اجتمع الرئيس كير ورياك مشار في أديس أبابا لإجراء مفاوضات مباشرة، وعلى وجه الخصوص بشأن مسألة تقاسم السلطة. وفي حين أن المشاورات فشلت في التوصل إلى اتفاق، وقع القائدان في ١ شباط/فبراير على وثيقة عنوانها ''مجالات الاتفاق بشأن إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جمهورية جنوب السودان''. وتتضمن الوثيقة تجديد التزام الطرفين بالاتفاقات الموقعة في السابق، بما في ذلك اتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ومصفوفة تنفيذه، وتُبين، في شكل مرفق، مجالات الاتفاق والخلاف بشأن سبل المضي قدما. وعلى وجه الخصوص، تؤكد الوثيقة اتفاق الطرفين على إنشاء حكومة انتقالية بحلول ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ تستمر لفترة ٣٠ شهرا، وتسوية جميع المسائل المتبقية، بما يشمل المسائل المتعلقة بتقاسم السلطة، في موعد لا يتجاوز ٥ آذار/مارس.

١٠ - وفي تزامن مع ذلك، وعلى هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسته ٤٨٤، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بشأن الحالة في جنوب السودان. واختتمت لجنة التحقيق المعنية بجنوب السودان والتابعة للاتحاد الأفريقي تحقيقاتها في شهر أيلول/سبتمبر وعرضت تقريرها

علـى نكوسـازانا دلامـيني – زومـا، رئـيس مفوضـية الاتحـاد الأفريقـي، في تشـرين الثـاني/ نـوفمبر ٢٠١٤. وكـان مـن المقـرر أن يقـوم رئـيس لجنـة التحقيـق، الـرئيس النـيجيري السـابق أولوسيغون أوباسانجو، بعرض تقرير اللجنة على مجلس السلم والأمـن التـابع للاتحـاد الأفريقـي في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وفي البيان الصادر عن الجلسة، لاحـظ مجلـس السـلم والأمـن التـابع للاتحـاد الأفريقـي اكتمـال عمـل اللجنـة وقـرر تأجيـل النظـر في تقريرهـا إلى موعـد لاحـق. وبالإضافة إلى ذلك، أعاد المجلس تأكيـد دعوتـه إلى طـرفي النـزاع في جنـوب السـودان للالتـزام مجـددا باتفـاق وقـف الأعمـال العدائيـة وبالتفـاوض بحسـن نيـة ودون شـروط مسـبقة لإنشـاء حكومة وحدة وطنية انتقالية قبل انتهاء الدورة العادية الرابعة والعشرين لجمعية رؤسـاء دول وحكومـات الاتحـاد الأفريقـي في ٣١ كـانون الثاني/ينـاير. كـذلك كـرر مجلـس السـلم والأمـن تأكيـد عزمـه علـى فـرض جـزاءات علـى جميـع الأطـراف الـتي تواصـل تقـويض اتفـاق وقـف الأعمال العدائية وإعاقة العملية السياسية.

التطورات السياسية الأخرى

١١ - خـلال الفتـرة المشـمولة بـالتقرير، أكـدت الحكومـة عزمهـا علـى الشـروع في إجـراء الانتخابات العامـة في ٣٠ حزيران/يونيـه ٢٠١٥ إذا لم يتوصـل الطرفـان إلى اتفـاق سـلام قبـل ذلك الموعد. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت المفوضية القومية للانتخابات والأحـزاب السياسـية في جوبـا للتشـاور بشـأن جـدول الانتخابـات لعـام ٢٠١٥ وعمليـات تسـجيل الأحـزاب. وفي ذلـك الوقـت، بعـث ١٥ حزبـا سياسـيا برسـالة إلى رئـيس المفوضـية القوميـة للانتخابـات، أعربـت فيهـا الأحـزاب عـن القلـق مـن أن الحالـة في البلـد ليسـت مواتيـة لإجـراء انتخابات ذات مصداقية. وعقـب ذلـك، في ٢٣ كـانون الأول/ديسـمبر، اعتمـد مجلـس الـوزراء ميزانيـة قـدرها ١,٥ بليـون جنيـه سـوداني جنـوبي (٥١٧ مليـون دولار) لإجـراء الانتخابـات. وفي ٢٢ كانون الثاني/ينـاير، أقـام تحـالف مـن الأحـزاب السياسـية المعارضـة دعـوى قضـائية في المحكمة العليـا ضـد المفوضـية القوميـة للانتخابـات، سـعيا إلى إبطـال إعـلان موعـد الانتخابـات لأنه يخالف عددا من الأحكام في الدستور الانتقـالي لعـام ٢٠١١ وقـانون الانتخابـات الوطنيـة لعـام ٢٠١٢. وفي ٥ شـباط/فبراير، أعلنـت الحكومـة عـن افتتـاح مجلـس شـؤون الأحـزاب السياسية رسميا، وطلبت إلى الأحزاب السياسية التسجيل لـدى المجلـس خـلال فتـرة ٩٠ يومـا، وفقا لقانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٢.

١٢ - ووفقا لتقارير وسائط الإعلام، أعلـن ريـاك مشـار في ٢١ كـانون الأول/ديسـمبر عـن إنشاء حكومة معارضة موازية، وإلغاء نظام الولايات العشر الـراهن والاستعاضـة عنـه بتقسـيم يتضمن ٢١ ولاية، في ظل نظام اتحادي. ومنذ ذلك الحين، قام مشار بتعيين عـدد مـن الحكـام

للولايات الاتحادية الجديدة وقيادة مؤلفة من ٦ أعضاء لهيئة الأركان المشتركة تتضمن ١٢ قائدا للمناطق العسكرية المنشأة حديثا.

١٣ - ومنذ صدور تقريري السابق، لم يحرز تقدم ملموس في تشغيل منطقة بيبور الإدارية الكبرى بولاية جونقلي. ولم يتم الإعلان عن الميزانية التي اعتمدها الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ولم يبدأ بعد ترسيم حدود منطقة بيبور الإدارية الكبرى. ومع ذلك، وفيما يتعلق بنزع سلاح فصيل كوبرا في الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/جيش دفاع جنوب السودان، الذي يقوده ديفيد ياو ياو، أفرجت الجماعة المسلحة في ٢٧ كانون الثاني/يناير عن مجموعة أولى مؤلفة من ٢٤٩ طفلا من مجموع ٣ ٠٠٠ طفل تم تحديدهم لإعادة الإدماج ويتوقع الإفراج عنهم (انظر الفقرة ٥١ أدناه).

ثالثا - الحالة الأمنية

ألف - التطورات الأمنية

١٤ - رغم تعهدات الطرفين المتكررة بوضع حد للقتال، إلا أنهما واصلا الاشتباكات العسكرية المتقطعة في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل. وفي ٦ شباط/فبراير، أصدرت آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أحدث موجز للانتهاكات التي حدثت لاتفاق وقف الأعمال العدائية، ومجموعها ٢٦ انتهاكا، منذ نشر الآلية في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وألقيت اللائمة في عشرة انتهاكات على الجيش الشعبي لتحرير السودان وفي ١٢ منها على الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، في حين حُملت المسؤولية للطرفين معا في أربعة منها.

ولاية أعالي النيل

١٥ - ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث وقعت صدامات متكررة بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، خاصة في مقاطعتي الناصر والرنك. واندلع قتال بين شباب مسلحين مرتبطين بالجناح المعارض والجيش الشعبي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وفي عدد من المرات خلال الفترة بين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر و ٣ كانون الثاني/يناير، خاصة في الناصر وحولها. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، صد الجيش الشعبي الشباب المسلحين إلى كيدبك، شرق الناصر. واستولى الجيش الشعبي على كيدبك في ١٢ كانون الثاني/يناير.

١٦ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وردت أنباء مفادها أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية هاجم منطقة تقع على بعد ٤٠ كيلومترا إلى الجنوب من بلدة الرنك، إلا أن الجيش الشعبي تمكن من صده. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، و ١٧ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، سيطر الجناح المعارض لفترة قصيرة على قرى في المنطقة الشمالية من مقاطعة الرنك قرب الحدود مع السودان قبل أن ينسحب. وفي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير، سمعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أصوات قصف متبادل بين المناطق الخاضعة لسيطرة الجناح المعارض في مقاطعة مانيو، وبلدة الرنك، التي تظل خاضعة لسيطرة الجيش الشعبي. وفي مقاطعة مابان، وقعت صدامات بين الجيش الشعبي والجناح المعارض في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير. وتصاعدت حدة التوتر أيضا في مقاطعة مابان في أوائل كانون الثاني/يناير بين الجيش الشعبي وقوة دفاع مابان (وهي جماعة مسلحة مناصرة للجيش الشعبي) حيث ورد أن سبب ذلك يرجع إلى عدم رغبة قوة دفاع مابان في الاندماج في الجيش الشعبي، مع إحلال قادة من الجيش الشعبي محل قادة القوة وكبار الضباط بها. كذلك اشتبكت قوة دفاع مابان مع قوات المعارضة في جنوب مقاطعة مابان في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وفي يومي ١٩ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وردت أنباء عن حدوث قصف متبادل في مقاطعة بانييكانق. وتظل الأوضاع متوترة في مقاطعتي أولانق وباليت.

ولاية الوحدة

١٧ - تواصل التوتر الشديد في مناطق تقع شمال وجنوب بانتيو عاصمة الولاية، حيث تركزت المناوشات في المناطق المحيطة بحقول النفط في ولاية الوحدة وفي مقاطعة باريانق. وفي ١٨ تشرين الأول/نوفمبر، استعاد الجيش الشعبي سيطرته على حقول النفط في ولاية الوحدة، على بعد ٢٧ كيلومترا شمال بانتيو في مقاطعة ربكونا، وهي الحقول التي ظلت موضع نزاع منذ منتصف أيلول/سبتمبر. إلا أنه، في أوائل كانون الثاني/يناير، وردت أنباء بأن قوات الجيش الشعبي والجناح المعارض قد تبادلت إطلاق النار في المنطقة المحيطة بحقول النفط في ولاية الوحدة. وورد ما يفيد بنشوب قتال أيضا إلى الجنوب والجنوب الشرقي من بانتيو في مقاطعتي قويت وربكونا في الفترة بين ٦ و ١٢ كانون الثاني/يناير. وفي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، أُفيد عن وقوع صدامات في مقاطعة باريانق، حيث صد الجيش الشعبي الجناح المعارض صوب الشمال. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، تلقت البعثة تقارير عن وقوع صدامات بين الجيش الشعبي والجناح المعارض بالقرب من الحدود بين مقاطعتي ميوم وربكونا، إلى الغرب من بانتيو.

ولاية جونقلي

١٨ - اشتبك الجيش الشعبي والجناح المعارض في مقاطعتي فنجاك وبيجي في الجزء الشمالي الغربي من ولاية جونقلي في الفترة بين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ومرة أخرى في ١٩ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، حيث أُفيد أن تلك الاشتباكات أسفرت عن نزوح الآلاف من المدنيين. ويسيطر كل طرف على أجزاء من مقاطعة بيجي، حيث ورد أن الجيش الشعبي يسيطر على فنجاك الجديدة، في مقاطعة فنجاك.

ولاية غرب بحر الغزال

١٩ - ظلت الحالة متوترة في مقاطعة راجا طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشير الأنباء إلى أنه في أوائل كانون الثاني/يناير، فر نحو ٣٠ جنديا ينتمون إلى قبيلة النوير من الخدمة في الجيش الشعبي في بلدتي بورو مدينة وراجا في مقاطعة راجا. واتُّهمت تلك المجموعة بنصب أربعة كمائن وقعت أحداثها في الفترة بين ١٥ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، مما أسفر، في جملة أمور، عن إصابة معتمد مقاطعة راجا بجراح ومقتل أشخاص يصل عددهم إلى ١١ فردا.

ولاية شرق الاستوائية

٢٠ - احتدمت التوترات لفترة وجيزة في منتصف كانون الأول/ديسمبر عقب انشقاق قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان اللواء مارتن كينيي، وهو من قبيلة المادي من منطقة نيمولي، وصدرت مزاعم بمسؤولية كينيي والقوات الموالية له عن كمين نصب لشاحنتين على طريق جوبا - نيمولي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، عين رياك مشار مارتن كينيي نائبا لرئيس أركان الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان لشؤون التوجيه المعنوي وقائد ”قوات شرق الاستوائية“ التابعة للجناح المعارض. وفي كانون الثاني/يناير، احتجز الجيش الشعبي لتحرير السودان وأفراد من جهاز الأمن الوطني عددا من الشباب من قبيلتي المادي والأشولي في باقيري، بمقاطعة مقوي، للاشتباه في أنهم متعاطفون مع كينيي والجناح المعارض.

النزاع بين المجتمعات المحلية

٢١ - أسهم بدء موسم الجفاف في تصعيد العنف بين المجتمعات المحلية، لا سيما في ولاية البحيرات وولايات الاستوائية الثلاث. ففي ولاية البحيرات، استمر النزاع بين أفرع من قبيلة دينكا - أقار، على الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد الوطني وصعيد الولايات للقضاء على العنف. وفي حادث هو الأهم من حوادث القتال بين المجتمعات المحلية، قتل

أشخاص يصل عددهم إلى ٤٨ فردا في رمبيك الشرقية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. ولم يتحقق سوى نجاح محدود في جهود الحكومة الرامية إلى إعادة مسؤولية إنفاذ القانون في الولاية إلى الشرطة الوطنية من الجيش الشعبي، الذي انتشر كإجراء تخفيفي مؤقت لتعزيز الوجود الضعيف للشرطة الوطنية في الولاية. وعلاوة على ذلك، لم تنفذ حتى الآن حملة نزع السلاح عن المدنيين برعاية الولاية، وسط استمرار تدفق الأسلحة.

٢٢ - وفي ولاية شرق الاستوائية، أدت غارة لنهب الماشية في مقاطعة توريت في ٦ كانون الأول/ديسمبر إلى مصرع ٢٨ شخصا. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أسفر نزاع بين قبيلتي الباريا والمنداري في مقاطعة جوبا، بولاية الاستوائية الوسطى، بشأن رعي ماشية في مزارع تابعة لقبيلة الباريا، عن مصرع ١١ شخصا وتدمير منازل لأشخاص من قبيلة الباريا. وفي الوقت نفسه، في ولاية غرب الاستوائية، أدى تدفق رعاة ينتمون إلى قبيلة الدينكا من ولايتي البحيرات وجونقلي إلى نزوح مزارعين محليين من المقاطعات الشرقية.

باء - الأبعاد الإقليمية للنزاع

٢٣ - استمرت التدخلات الإقليمية في النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع وجود عدد من الميليشيات من خارج جنوب السودان في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان (في ولايات غرب بحر الغزال والوحدة وأعالي النيل)، بما في ذلك أفراد ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وحركة العدل والمساواة، وفصائل جيش تحرير السودان. وفي كانون الأول/ديسمبر، نقلت منافذ الإعلام تحذيرا على لسان مدير جهاز الأمن الوطني في السودان قال فيه إن الحكومة ستقوم إذا اقتضى الأمر بتعقب الجماعات المسلحة السودانية داخل أراضي جنوب السودان. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قامت طائرة غير محددة الهوية، أفادت السلطات المحلية أنها تابعة للقوات المسلحة السودانية، بقصف ديم جلابة في مقاطعة راجا. وقتل سبعة مدنيين وأصيب اثنان آخران بجروح. وفي الوقت نفسه، لا تزال قوات الدفاع الشعبية الأوغندية منتشرة في جنوب السودان، لا سيما في بور وجوبا، دعما للحكومة. وفي ٣ شباط/فبراير، وقعت أوغندا وحكومة جمهورية جنوب السودان اتفاقا نص على تمديد الوجود العسكري لأوغندا لأربعة أشهر أخرى.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٤ - ظلت حالة انعدام الأمن المستمرة سببا لنزوح الأشخاص وزيادة مخاطر الأمراض وتعطيل سبل كسب العيش. وحتى ٤ شباط/فبراير، كان عدد النازحين قد بلغ ١,٥ مليون

شخص. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا يزال مواطنو جنوب السودان يفرون إلى البلدان المجاورة، ليصبح مجموع اللاجئين من جنوب السودان قرابة ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ منذ بداية الأزمة. وهناك أيضاً نحو ٩٠٠ ١١٢ نازح يحتمون في قواعد البعثة، زيادة على النازحين الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ١٠٠ شخص المبلغ عنهم في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد وصلت وكالات المعونة إلى ٤,٩ ملايين شخص، لتتجاوز عدد ٣,٨ ملايين شخص المستهدف في عام ٢٠١٤. ولم تتم بعد تلبية الاحتياجات الكاملة للأشخاص الذين تجري مساعدتهم.

٢٥ - ونظراً لاستمرار النزوح وانعدام الأمن، انخفض نشاط زراعة المحاصيل في الولايات المتضررة من النزاع عن المستوى المعتاد. وسيؤثر ذلك على إنتاج الغذاء بوجه عام ويؤدي إلى نضوب المخزون بوتيرة أسرع. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٥، يرجح أن يواجه نحو ٢,٥ مليون شخص حالة حادة من انعدام الأمن الغذائي. ويتوقع أن تتدهور هذه الحالة حتى تموز/يوليه. ومع وجود معظم الأشخاص المتضررين في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل، يكون هناك نحو مليون شخص من المفتقرين إلى الأمن الغذائي خارج مناطق النزاع، نصفهم في ولايتي البحيرات وشمال بحر الغزال. وقد تسبب النزاع أيضاً في نزوح ملايين الماشية على نحو غير مسبوق من المناطق المتضررة من النزاع إلى مناطق يتكون أغلبها من أراض زراعية في منطقة الاستوائية الكبرى، ومنطقة بحر الغزال الكبرى، وشمال شرق ولاية أعالي النيل. وقد أثر ذلك بدوره على هياكل القوى المحلية ومدى توافر الموارد الطبيعية، وأنماط أمراض الماشية. وبلغت معدلات سوء التغذية للأطفال دون الخامسة بالفعل مستويات حرجة أو خطيرة مع بلوغ مستويات سوء التغذية الحاد الشامل أعلى من ١٥ في المائة. ولا يزال نحو ٠٠٠ ٢٣٥ طفل معرضين لخطر سوء التغذية الحاد الشديد في المناطق المتضررة من النزاع في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل وفي مناطق الأعباء الكبيرة في ولايتي شمال بحر الغزال وواراب. وفي عام ٢٠١٤، تم الوصول إلى ٢٠٤ ٩٣ أطفال دون الخامسة وتقديم علاج لهم من سوء التغذية الحاد الشديد في جميع أنحاء البلد.

٢٦ - وظل مرض الليشمانيا الفيروسي مدعاة للقلق، مع بلوغه ذروته الموسمية. وحتى ٤ شباط/فبراير، أبلغ عما مجموعه ٥٤٣ ٨ حالة إصابة بالمرض و ٢٢٩ حالة وفاة بسببه، مع زيادة الأرقام في الأسابيع الخمسة الأولى من عام ٢٠١٥ على الأرقام المبلغة في نفس الفترة من عام ٢٠١٤. وتأثر الأطفال بين سني ٥ إلى ١٧ بصورة غير متكافئة. وكان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو من الأسباب الرئيسية للوفاة بين النازحين، فيما يعزى بالدرجة

الأولى إلى وقف العلاج أو محدودية الحصول على الرعاية الصحية. وظل الشركاء يكافحون الأمراض من خلال حملة متكاملة تستهدف الأطفال دون سن الخامسة. وفي الجولة الثالثة من الأيام الوطنية للتحصين، التي استكملت في تشرين الثاني/نوفمبر، جرى تطعيم ٢,٤ مليون طفل ضد مرض شلل الأطفال و ١,٧ مليون طفل ضد الحصبة، أغلبهم في الولايات غير المتضررة من النزاع. ويجري حاليا تنفيذ حملة الجرعة الإضافية التي تعطى على فاصل زمني قصير في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل المتضررة من النزاع، مع استهداف ٢,٥ مليون طفل حتى سن الخامسة عشرة باللقاح الفموي الثلاثي ضد شلل الأطفال في كل جولة من جولات الحملة.

٢٧ - وحتى ٤ شباط/فبراير، كانت خطة الاستجابة للأزمة لعام ٢٠١٤ قد حصلت على ٧٨ في المائة من التمويل اللازم لها، مع تأمين أكثر من ١,٤ بليون دولار من الاحتياج البالغ ١,٨ مليون دولار. وأطلق مجتمع الأنشطة الإنسانية الآن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥، وجِّه فيها نداء لجمع ١,٨ بليون دولار لإيصال مساعدات إلى ٤,١ ملايين شخص. ومن هذا المبلغ، يوجد احتياج إلى ٦٠٠ مليون دولار بنهاية شباط/فبراير لاستغلال موسم الجفاف الحالي الذي يمكن أن تقوم وكالات المعونة خلاله بتهيئة الإمدادات لتوفير مساعدة لإنقاذ الأرواح وتوفير أسباب المعيشة في وقت لاحق من العام عندما تصبح الطرق غير قابلة للاستخدام مرة أخرى. وقد خصص الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية لجنوب السودان ٦٠ مليون دولار لوكالات المعونة لبدء الاستجابة في عام ٢٠١٥.

٢٨ - وفي بعض الأوقات، أدت الأعمال العدائية النشطة وانعدام الأمن، لا سيما في منطقة أعالي النيل الكبرى، وكذلك استمرار انعدام الأمن في أجزاء كبيرة من ولاية البحيرات، إلى تعطيل أنشطة الاستجابة الإنسانية وتقييد حرية التنقل عن طريق البر والجو لوكالات العمل الإنساني. وسُجلت أعمال عنف ارتكبت ضد عاملي ومرافق وأصول المعونة. واحتجز سبعة من موظفي المساعدة الإنسانية لمدة أسبوعين تقريبا عندما هبطت طائرتهم في مطار جوبا الدولي في كانون الأول/ديسمبر، قادمة من منطقة يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. واحتجز أحد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في إقليم يسيطر عليه الجناح المعارض وأفرج عنه في اليوم نفسه. وكانت هناك على الأقل ١٣ حالة سطو ونهب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يعرف فيها الجناة، وهي حوادث يرجح أن تكون لها صلة بتزايد النشاط الإجرامي العام.

خامسا – تنفيذ مهام البعثة وفقا لأولوياتها المعدلة

ألف – حماية المدنيين

٢٩ – لا تزال البعثة تتبع استراتيجية ذات ثلاثة مستويات لحماية المدنيين. وفي إطار المستوى الأول، حماية المدنيين من خلال حل النزاعات، واصلت البعثة تعزيز التدخلات التي تتولى زمامها الجهات المحلية لمعالجة العنف بين المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، قامت البعثة في كانون الأول/ديسمبر بمساعدة السلطات والزعماء التقليديين في ولاية البحيرات على التصدي للعنف المجتمعي بين عشائر قبيلة الدينكا، بسبل شملت تقديم المشورة بشأن تحديد هوية ١ ٥٠٠ شاب مكلفين بمهمة تخفيف حدة التوترات داخل مجتمعاتهم المحلية عن طريق تحديد هوية مرتكبي الجرائم وإثناء الشباب من تجمعات رعي الماشية عن المشاركة في غارات نهب المواشي. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضاً، قامت البعثة في منطقة بيبور الإدارية الكبرى بتنظيم حلقات عمل لحل النزاع من أجل مساعدة الزعماء التقليديين وقادة الشباب على حل النزاع بين شباب قبيلتي المورلي ولوو نوير في ولاية جونقلي. وفي ولاية غرب الاستوائية، يسرت البعثة تنظيم مؤتمر سلام على مستوى الولاية بين المزارعين من أهل البلد الأصليين والرعاة المهاجرين. وأسفر المؤتمر عن توقيع اتفاق في ١٧ كانون الثاني/يناير ينص على عودة الرعاة المهاجرين إلى ولاياتهم الأصلية بحلول ٩ شباط/فبراير، في حراسة الجيش الشعبي لتحرير السودان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة ٤٢ حلقة عمل مجتمعية في ولايات جنوب السودان العشر، ساعدت فيها ١ ٥٧٥ مدنيا على تنمية مهاراتهم في مجال إدارة النزاعات وفي منع المنازعات والتخفيف من حدتها.

٣٠ – وفي إطار المستوى الثاني، توفير الحماية المادية للمدنيين المعرضين لتهديدات وشيكة بالعنف، واصلت البعثة توفير الحماية لنحو ١١٢ ٩٠٠ نازح في سبعة مواقع لحماية المدنيين، بمن فيهم أكثر من ٥٣ ٠٠٠ نازح في بانتيو و ٣٥ ٠٠٠ نازح في جوبا و ٢١ ٠٠٠ نازح في ملكال. وفي حين ترك بعض النازحين مواقع حماية المدنيين، أسفر انعدام الأمن عن تدفق أعداد جديدة إلى هذه المواقع في بعض المناطق.

٣١ – ولا تزال التوترات بين المجتمعات المحلية وتزايد عدد الصراعات على قيادتها، وتزايد تطرف الشباب، وتعاطي الخمور والمخدرات، والتهديدات لمقدمي الخدمات الإنسانية، تفرض تحديات خطيرة في كثير من مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة. ومن المسائل التي تبعث على القلق بوجه خاص ارتفاع حالات لجوء النساء والفتيات المراهقات إلى استخدام وسائل تقليدية غير آمنة لإنهاء حالات الحمل غير المرغوب فيه.

٣٢ - وسُجلت حوادث أمنية بلغ مجموعها ٣٦٤ حادثة في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أكثرها شيوعا السرقة والاعتداء والسلوك المخل بالنظام العام والعراك. وكان ٢٥ من مجموع ٣٠ حادثا يتصل بالعنف الجنسي والجنساني والمنزلي، بما في ذلك الاغتصاب. وساعدت البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية الضحايا على الحصول على خدمات صحية ونفسية. وعملت شرطة البعثة على تحديد هوية الجناة وأماكن تواجدهم والقيام باحتجازهم. وخلال عمليات التفتيش، ضبطت شرطت البعثة مواد محظورة شملت أسلحة نارية وسواطير وسكاكين ومخدرات وخمور، انتهاكا للقواعد الموضوعة لضمان سلامة وأمن مواقع الحماية. وفي حين اتخذت البعثة تدابير إضافية لتعزيز السلامة والاستجابة على النحو الأمثل لانعدام الأمن في الموقع، لا يزال التصدي للأسباب الأساسية والحد من إمكانية نشوب النزاعات يمثل تحديا قائما.

٣٣ - ولا تزال مرافق الاحتجاز المخصصة لغرض العزل المؤقت للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة تعمل في جوبا وبور وبانتيو وملكال. ومنذ إنشاء مرافق الاحتجاز في أيار/مايو ٢٠١٤، احتجز مؤقتا ما مجموعه ٨٥٦ مخالفا. ويجري التعامل مع معظم هذه المخالفات في إطار آليات غير رسمية تقودها المجتمعات المحلية لتخفيف حدة النزاعات وحلها. وفي حالات معزولة، جرى طرد المخالفين من مواقع الحماية. ولا تزال البعثة تعمل مع وزارة العدل بشأن الطرائق المقبولة للبعثة والحكومة لتسليم الأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة إلى السلطات الوطنية من أجل محاكمتهم جنائيا. ويفرض غياب إطار متفق عليه لنقل المشتبه فيهم إلى السلطات الوطنية تحديات كبيرة على قدرة البعثة على تشغيل مرافق الاحتجاز وفقا للمعايير الدولية.

٣٤ - وواصلت البعثة ردع أعمال العنف ضد المدنيين التي تقع خارج منطقة عملياتها. فقد مثلت البعثة قوة رادعة للتهديدات التي تعرضت لها المجتمعات المحلية حيث قامت البعثة بتسيير دوريات راجلة محددة الهدف ومتكاملة منها ما يجوب على مسافات قريبة وما يجوب على مسافات بعيدة، وكفالة تعاون المجتمعات المحلية بشكل مسبق. وبغية زيادة أثر البعثة إلى ما وراء حدود قواعدها وكفالة سرعة الوصول إلى المراكز السكانية البالغة الأهمية دون عوائق، تعكف البعثة على تقييم خيارات تتعلق بإنشاء قواعد عمليات متقدمة في بلدات بانتيو وملكال وبور. ففي ولاية البحيرات، واصلت البعثة بذل جهودها للتخفيف من حدة أعمال العنف بين المجتمعات المحلية، بطرائق منها تقديم الدعم الناجح لعملية بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان إلى الشرطة الوطنية، والنشر الاستباقي لأفراد عسكريين من البعثة.

٣٥ - ورغم هذه الجهود، ظلت البعثة تسجل عدم تمكن النازحين من التحرك بحرية وأمان، بما في ذلك أعمال التحرش التي يتعرضون لها على يد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأفراد الشرطة الوطنية. وقد ورد أن حوادث الاعتداء الجنسي والجنساني التي تقع بالقرب من المواقع التي تقوم البعثة بحمايتها كثيرا ما يرتكبها رجال يرتدون الزي العسكري. فقد أفيد، على سبيل المثال، بأن ثلاث نساء تعرضن في كانون الأول/ديسمبر، في قرية تقع على مقربة من الموقع المشمول بحماية البعثة في بانتيو، بولاية الوحدة، للاغتصاب على أيدي ثلاثة من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان عندما كن في طريقهن لجمع الحطب. وبالمثل، ورد أن طفلة تبلغ من العمر ثلاثة عشر عاما قد تعرضت للاغتصاب في باكور، بولاية الوحدة، على أيدي جنود في الجيش الشعبي. وتجري البعثة تحقيقات بشأن هذه التقارير.

٣٦ - وفي إطار المستوى الثاني وتمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، بدأت البعثة بتقديم الدعم التقني لمبادرة رائدة أطلقها المفتش العام للشرطة ترمي إلى تحسين البيئة الأمنية في أحياء مختارة في جوبا بغية تيسير عمليات العودة الطوعية للنازحين من مواقع البعثة المخصصة لحماية المدنيين. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري حاليا اختيار أفراد من الشرطة الوطنية من أجل نقلهم وفرزهم؛ وتم تحديد مواقع للتدريب في مجال التوعية؛ وإعداد مواد للتوعية بمسائل منها خفارة المجتمعات المحلية، والعنف الجنسي والجنساني، والقانون الإنساني الدولي؛ وتم تسليم أول مركز شرطة تموله البعثة (في إطار المشاريع ذات الأثر السريع) إلى الشرطة الوطنية.

٣٧ - وسيّرت شرطة البعثة خارج مدينة جوبا ٩٨ دورية بالمركبات في عدة مواقع، وقامت بزيارة مخيمات النازحين الواقعة خارج قواعد البعثة واستأنفت التعاون الاعتيادي مع الشرطة الوطنية في عدد من أقل الولايات تضررا وذلك لتهيئة بيئة آمنة من أجل التشجيع على العودة الطوعية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة بدعم الشرطة الوطنية في فرز الأفراد لتكليفهم بمهام تركز على توفير الحماية. وفي جوبا، تلقى مركز مكالمات الطوارئ، الذي يدعمه البرنامج الإنمائي ويرمي إلى تعزيز السلامة والأمن العامين، ٨٦٧ ١ اتصالا (بما في ذلك ٢٩ اتصالا يتعلق بحالات العنف الجنسي والجنساني) في الفترة بين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، وعلى صعيد المجتمعات المحلية، دعم البرنامج الإنمائي ١٤ اجتماعا عقدتها لجنة العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي في ولايات وسط الاستوائية وشرق الاستوائية وغرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال بهدف تشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة في معالجة المسائل الأمنية المحلية ودعم

قوات الشرطة في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين. وأفضت تلك الاجتماعات إلى إرساء حملات لحراسة الأحياء ومشاركة زعماء القبائل في تعزيز الأمن في مناطقهم.

٣٨ - وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مساعدة بالغة الأهمية لحماية المدنيين من الخطر الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة غير الآمنة وغير المؤمّنة. واضطلعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بأنشطة لتدمير الأسلحة والذخائر في بانتيو، وبور، وجوبا، وملكال، والناصر، وواو. وقد دُمِّر ما مجموعه ٢٧٣ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جانب ٩٣٧ ١٨ طلقة ذخيرة إضافة إلى أسلحة أخرى. وزادت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من الأنشطة المتعلقة بمسح الألغام وإزالتها والتوعية بمخاطرها إذ نشرت ١٥ فريقا إضافيا من أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ورغم التقدم الملحوظ الذي أحرز في إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، فقد اكتشف مخبآن جديدان للألغام المضادة للأفراد فضلا عن منظومات محمولة للدفاع الجوي وألغام مضادة للدبابات في منطقة بانتيو. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتنسيق مع السلطات العسكرية المحلية، بتدمير الألغام المضادة للأفراد، وكذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة، والألغام المضادة للدبابات، ومتفجرات أخرى من مخلفات الحرب. وفي المجموع، ضمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ٨٣٥ ٥٩٧ ٢ مترا مربعا إلى الأراضي المأمونة، ودمرت ٤٣٥ لغما أرضيا، و ٨٩٤ ٥ قطعة من الذخيرة غير المنفجرة و ٥٩٢ ٦٠ قطعة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة، وقامت بتقييم ٦٠٠ كيلومتر من الطرق، ووفرت التوعية بالمخاطر لما مجموعه ٤٦٠ ٥٠ مدنيا في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٣٩ - وفي إطار المستوى الثالث، واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إشراك الطرفين وسائر الجهات المعنية بالحماية، من قبيل آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في تهيئة بيئة توفر الحماية وتعزز السلامة وتدعم إعمال حقوق المدنيين، بطرائق منها الدعوة إلى التقيد بسيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٤٠ - ودعمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) النظراء المحليين في استعراض الأولويات التي حددت خلال منتدى وطني للسلام عقد في عام ٢٠١٢، دعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن والقرارات اللاحقة ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن. وأبرز الاستعراض ما يلي: ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي والجنساني؛ وعدم كفاية الفرص المتاحة أمام

الضحايا للاحتكام إلى القضاء؛ وانخفاض معدلات مقاضاة الجناة في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، أشاد فريق الاستعراض بإنجاز وضع خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي ستبدأ في ٨ آذار/مارس وهو اليوم الدولي للمرأة. وخلال حملة ''١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني'' التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اضطلعت البعثة، بالتعاون مع عدة شركاء، بأنشطة للتوعية بشأن العنف الجنسي والجنساني، استهدفت النازحين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، وآخرين.

٤١ - وفي إطار استراتيجية شاملة لوضع حلول مستدامة للنازحين في مواقع حماية المدنيين، تعكف البعثة والشركاء في المجال الإنساني حاليا على تقييم أمن أماكن العودة ومقومات استمرارها وهي الأماكن التي حددها المشردون داخليا خلال عملية أنجزت في العام الماضي لتسجيل سماتهم البيولوجية. وعند الانتهاء من هذا التقييم، سوف تتاح للنازحين وسائل مواصلات تنقلهم إلى تلك المواقع. وستكون المغادرة بجميع أشكالها طوعية من مواقع الحماية التابعة للبعثة.

باء - الأعمال المتعلقة برصد حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها

٤٢ - في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت البعثة تقريرا عاما عن حقوق الإنسان يتناول التحقيق الذي أجرته بشأن الهجوم الذي تعرضت له بلدتا بانتيو وربكونا في ولاية الوحدة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتشير النتائج الأولية إلى مقتل ما لا يقل عن ١١ مدنيا، بمن فيهم امرأتان وطفل، وإلى تعرض عدد من النساء للاغتصاب من قبل قوات المعارضة أثناء ذلك الهجوم. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أصدرت البعثة تقريرا عن حقوق الإنسان يتضمن تفاصيل التحقيقات التي أجريت في هجمات شنت على المدنيين في بانتيو وبور في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وخلص التقرير إلى توفر أسباب وجيهة للاعتقاد بمقتل ما لا يقل عن ١٩ مدنيا في مستشفى بانتيو المدني، ونحو ٢٨٧ مدنيا في مسجد خلّي بالك على يد قوات المعارضة عندما سيطرت لفترة وجيزة على بانتيو في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وخلص التقرير أيضا إلى أن ما لا يقل عن ٤٧ مدنيا قتلوا عندما هاجم الغوغاء، بعد يومين من ذلك، مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة خارج بور، وإلى أن الضحايا استهدفوا عمدا في كلا الهجومين، على أساس الأصل الإثني أو الجنسية أو بسبب انطباع بأنهم يقدمون الدعم لطرف من أطراف النزاع. وخلص التقرير إلى أن هذه الهجمات قد ترقى إلى جرائم حرب. وبعد مرور ما يقرب من تسعة أشهر على الهجومين ليس هناك حتى الآن من جرت مساءلته.

٤٣ - واستمرت التحقيقات في مزاعم بوقوع انتهاكات وتجاوزات مسَّت حقوق الإنسان والقانون الإنساني في عدة مناطق من البلد. وتقوم البعثة بالتحقيق في تقارير تتحدث عن هجوم شنه الجيش الشعبي لتحرير السودان على مجموعة من التجار في ثاروانغييل بولاية الوحدة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر قتل فيه عدة أشخاص. وأفادت التقارير أيضا بادعاءات بوقوع قصف أسفر عن سقوط قتلى في صفوف المدنيين ونزوح البعض الآخر وتدمير ممتلكات في منطقة فنجاك الجديدة في ولاية جونقلي. غير أن استمرار الأعمال العدائية جعل من الصعوبة بمكان التحقق من هذا الأمر.

٤٤ - ولا تزال أعمال العنف بين المجتمعات المحلية تخلف أثرا سلبيا على حالة حقوق الإنسان، ولا سيما في ولايتي البحيرات وشرق الاستوائية. ولا يزال عضوان في المجلس التشريعي لولاية البحيرات رهن الاحتجاز منذ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، بزعم أنهما ساعدا شبانا مسلحين لمقاومة جهود الحكومة في الفصل بين اثنين من المجتمعات المحلية بهدف الحد من العنف. ولم توجه للمحتجزين تهمة بارتكاب جريمة، كما لم تتح لهما فرصة الحصول على المشورة القانونية. وفي ولاية شرق الاستوائية، منعت الشرطة الوطنية البعثة من التحقيق في حادثة عنف بين المجتمعات المحلية وإجراء مقابلات مع المحتجزين المرتبطين بتلك الحادثة التي وقعت في ٦ كانون الأول/ديسمبر في مقاطعة توريت، وأدت إلى مصرع العديد من المدنيين، من بينهم نساء وأطفال. وتشير التقارير التي تلقتها البعثة إلى أن قوات الأمن التي هرعت إلى مكان الحادثة ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، كان منها نهب الممتلكات وممارسة العنف الجنسي ضد النساء.

٤٥ - ولا تزال هناك تحديات كبيرة تتعلق بإقامة العدل وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا تزال ترد تقارير عن حالات الاحتجاز بالوكالة، والاحتجاز لفترة طويلة، والاحتجاز لارتكاب أفعال لا تبلغ حد الجرائم، والاحتجاز بناء على أوامر من محاكم عرفية ليس لديها صلاحية إصدارها. وأدى تدخل البعثة، في حالات قليلة، إلى الإفراج عن بعض الأفراد المحتجزين، كما هو الحال في مقاطعة شرق أويل، بولاية شمال بحر الغزال، حيث أمر القاضي بالإفراج عن ٢٥ سجينا، من بينهم ثلاث نساء، كانوا محتجزين بناء على أوامر أصدرتها محاكم عرفية.

٤٦ - ولا تزل ترد أنباء عن قيام عناصر من جهاز الأمن الوطني بترهيب وسائط الإعلام والصحفيين ومضايقتهم وتهديدهم. وقد ورد أن أفرادا من جهاز الأمن الوطني حاولوا، في عدة مناسبات، التدخل في الخط التحريري للصحف المحلية التي تصدر في جوبا. وفي حادثة وقعت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن عناصر من جهاز الأمن الوطني صادروا

٢ ٥٠٠ نسخة من صحيفة ذا نيشن ميرور من أحد مراكز التوزيع في جوبا، لأن الصحيفة تضمنت معلومات عن بعض شخصيات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي ونشرت صورهم. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ولأسباب مماثلة، تدخل مسؤولون في جهاز الأمن الوطني مرة ثانية في الخط التحريري للصحيفة. وفي تاريخ لاحق، وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قام موظفون في جهاز الأمن الوطني، حسبما قيل، بإغلاق الصحيفة مؤقتا. واستأنفت الصحيفة عملها في ١٣ كانون الثاني/يناير. وهناك حادثة أخرى أفادت التقارير بأنها وقعت في ١٦ كانون الثاني/يناير عندما تلقت صحيفة جوبا مونيتور تهديدات في أعقاب قيامها بنشر مقالين اعتبرا أنهما ينطويان على نقد للحكومة. وأفيد بأن جهاز الأمن الوطني سمح للصحيفة باستئناف نشاطها بعد أن تلقى منها اعتذارا لنشرها هذين المقالين. وفي ٣ شباط/فبراير أمر موظفون في جهاز الأمن الوطني، مرة أخرى، بإغلاق صحيفة ذا نيشن ميرور، إذ ادعوا أنها نشرت ''معلومات مناهضة للحكومة'' تتصل بما قيل إنه خطأ مطبعي ورد في مقال نشر في ٢٨ كانون الثاني/يناير، تناول المناوشات التي جرت في مقاطعة الرنك، بولاية أعالي النيل، بأسلوب أوحى بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد انسحب من المقاطعة.

٤٧ - ويبدو أن الجهات الفاعلة الوطنية لم تتخذ أي تدابير مساءلة هامة فيما يتعلق بادعاءات ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني خلال النزاع. ففي كانون الأول/ديسمبر، أبلغ مسؤولون كبار من اللجنة الرئاسية المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان البعثة بأن اللجنة قدمت للرئيس تقريرا عن تحقيقاتها. وعلاوة على ذلك، قدمت لجنة تحقيق تابعة للشرطة الوطنية أيضا تقارير عن تحقيقاتها إلى اللجنة الرئاسية كي تنظر فيها. وأبلغ الجيش الشعبي لتحرير السودان في ١٧ كانون الأول/ديسمبر بأن تدابير تأديبية اتخذت في حق ٤١ جنديا، منهم جندي حكم عليه بالإعدام لارتكابه جريمة قتل عمد، حيث ترتبط هذه التدابير بانتهاكات وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وشمل أغلب هذه التدابير التأديبية قرارات فصل بسبب الهروب من الخدمة، فيما تمثلت جريمة القتل العمد في قتل جندي لجندي زميل له بسبب دوافع إثنية.

٤٨ - وفيما يتعلق بوضع إطار قانوني يدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أعاد الرئيس كير في ١٦ كانون الأول/ديسمبر مشروع قانون جهاز الأمن الوطني إلى المجلس التشريعي الوطني من أجل إدخال تعديلات إضافية عليه. وذُكِرت شواغل بشأن توافق مشروع القانون مع الدستور المؤقت لجنوب السودان (لعام ٢٠١١) والقانون الجنائي (لعام ٢٠٠٨).

كما يبدو أن مشروع القانون لا يستجيب لعدة معايير دولية، يتعلق البعض منها بالضمانات الإجرائية المتصلة بالاحتجاز.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل أعضاء فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها كل الأطراف في النزاع ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، ما مجموعه ٤٦ حادثا تضرر منها ٨٥٩ طفلا (٥٣٤ فتى و ٣٢٥ فتاة). ومن بين الحوادث المسجلة التي تبلغ ٤٦ حادثا، جرى التحقق من ١٢ حادثا تضرر منها ٦٥٩ طفلا (٣٤٩ فتى و ٣١٠ فتيات).

٥٠ - وفي الوقت الراهن، يجري استخدام ٣٣ مدرسة في جنوب السودان لأغراض عسكرية؛ وتواصل الأمم المتحدة القيام على مستويات مختلفة بالدعوة من أجل أن تخلي الجهات الفاعلة المسلحة هذه المدارس. وفي غضون ذلك، قام كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء منفذين بتحديد وتسجيل ١٢٨ طفلا غير مصحوبين بذويهم، يتلقون الآن خدمات تقفي أثر أسرهم وجمع شملهم معها. ومنذ اندلاع النزاع، جُمع شمل ٦٥٨ طفلا مع أسرهم، من أصل ١١٦ ٧ طفلا مسجلين بصفتهم غير مصحوبين بذويهم أو مفصولين عنهم أو مفقودين. ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، قدمت خدمات الحماية المخصصة للطفل إلى ما يزيد عن ٠٠٠ ١٤٠ طفل.

٥١ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، نظمت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من اليونيسيف، حلقة عمل لفائدة ممثلي الحكومة وفصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، نتج عنها توقيع مذكرة تفاهم بشأن تسريح قرابة ٠٠٠ ٣ طفل مرتبطين بالجماعة المسلحة السابقة وإعادة إدماجهم. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تم تسريح المجموعة الأولى المكونة من ٢٤٩ فتى في قومروك. وتم إلى حد الآن تحديد أسر ٢٢٧ من هؤلاء الأطفال، فيما وضع الآخرون تحت الرعاية المؤقتة في انتظار اقتفاء أثر أسرهم وجمع شملهم معها. ويتوقع تسريح مزيد من الأطفال قبل إدماج قوات فصيل كوبرا.

جيم - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٥٢ - واصلت البعثة تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدة الإنسانية. ومن أجل تحسين أحوال المعيشة والظروف الأمنية المتدهورة في مواقع الحماية التابعة للبعثة، استثمرت البعثة قدرات هندسية وموارد مالية كبيرة لتحسين المواقع الحالية وبناء مواقع جديدة، وقامت بإكمال الاستثمارات الواسعة النطاق للشركاء في

المجال الإنساني والجهات المانحة. وبحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، انتقل جميع النازحين في موقع تومبينغ التابع للبعثة في جوبا (حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص) طوعا إلى موقع الحماية الجديد بالقرب من دار الأمم المتحدة في جوبا. وفي موقع الحماية في ملكال، نُقل ما يقرب من ٠٠٠ ١٥ شخص إلى مناطق تتوفر فيها ظروف أفضل، فيما ستؤدي أعمال البناء الرامية إلى زيادة توسيع الموقع الجديد (الذي من المقرر أن يكتمل تشييده بحلول نهاية الشهر شباط/فبراير)، إلى استيعاب النازحين المتبقين. ولئن عرقل انعدام الأمن ونقص الموارد المالية والهندسية بناء موقع جديد في بانتيو، فستنفذ أعمال تصريف المياه اللازمة وكذلك توسيع الموقع خلال الموسم الجاف.

٥٣ - وجرى على نحو فعال توزيع المساعدة الإنسانية داخل مواقع الحماية، عدا بعض الحالات الاستثنائية. وأدت التوترات الطائفية في موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في ملكال، بما في ذلك محاولات عنيفة قام بها نازحون من الشباب لمنع إيصال المساعدات الإنسانية إلى جماعات إثنية محددة، إلى تعطيل مؤقت لتقديم الخدمات الإنسانية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الفترة من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ شباط/فبراير، قام برنامج الأغذية العالمي بتعليق توزيع الأغذية في موقع من مواقع الحماية الثلاثة في جوبا بعدما تعرض موظفو المساعدة الإنسانية للاعتداء. وفي بانتيو، اكتمل التسجيل بالسمات الحيوية لجميع النازحين في موقع الحماية البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٣ شخص؛ ويشكل هذا التسجيل الأساس لتقديم الخدمات.

٥٤ - وفي ولاية الوحدة، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة وتدمير مخلفات الحرب من المتفجرات قرب مهبط ربكونا، الذي يشكل أثناء موسم الأمطار نقطة اللوجستيات الوحيدة من أجل عمليات إيصال المعونة إلى النازحين في موقع الحماية التابع للبعثة في بانتيو. وسمح مسح وتطهير الطرق الرابطة بين ربكونا وباريانق بزيادة الكفاءة في نقل المعونة. وبالمثل، سيسمح الانتهاء من عمليات الاستطلاع البرية على طول الطريقين الرابطين بين بالييت وملكال، وبين ملكال وملوط في ولاية أعالي النيل، للبعثة والشركاء في المجال الإنساني بإيصال المعونة برا.

دال - تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية

٥٥ - واصلت البعثة دعم آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولا سيما في مجال حماية القوة ونقلها من أجل أنشطة التحقق في مقاطعات الرنك ومابان وبالييت، بولاية أعالي النيل، وعملية استطلاع مواقع هبوط الطائرات العمودية في جمام، بولاية أعالي النيل، وباجوت، بولاية جونقلي، والتدريبات على الإجلاء الطبي من أجل

تعزيز سلامة أفرقة الرصد والتحقق. واستمرت البعثة في توفير خدمات الأمن والإقامة الثابتة لأفرقة آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة في مجمعات البعثة في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة.

سادسا – ملاك موظفي البعثة وحالة نشر القدرة التعزيزية

٥٦ – حتى ٣ شباط/فبراير، بلغ قوام قوات البعثة ١٠ ٤٧٠ فردا عسكريا من مجموع القوام المأذون البالغ ١٢ ٥٠٠ فرد. ومن بين العدد المتبقي البالغ ٢ ٠٣٠ فردا الذين تقرر نشرهم، يتوقع نشر ٢٨٦ فردا عسكريا إضافيا تابعين للكتيبة الكينية خلال آذار/مارس. وبدأ نشر الكتيبة الآتية من الصين في كانون الثاني/يناير، ويتوقع أن تكتمل العملية بحلول آذار/مارس. ومن المتوقع نشر أفراد عسكريين إضافيين في الكتيبة الغانية يبلغ عددهم ٤٠٠ جندي بحلول منتصف آذار/مارس، كما يتوقع نشر الوحدة النهرية من بنغلاديش بحلول أواخر أيار/مايو. وفيما يتعلق بالأصول الجوية، يتوقع نشر ثلاث طائرات عمودية عسكرية للأغراض العامة من سري لانكا في بداية آذار/مارس. و لم يتم بعد تأكيد تواريخ وصول الطائرات العمودية التكتيكية المسلحة الخمس من إثيوبيا ورواندا.

٥٧ – وحتى ٣ شباط/فبراير، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ١ ٠٣٦ فردا من القوام المأذون به البالغ ١ ٣٢٣ فردا، منهم ٦٠٧ من فرادى أعضاء الشرطة و ٤٢٩ فردا في وحدات الشرطة المشكلة. وستصل البعثة إلى كامل قدرتها من أفراد وحدات الشرطة المشكلة في الفترة بين شباط/فبراير وآذار/مارس بعد نشر ثلاث وحدات شرطة مشكلة من رواندا وغانا ونيبال.

٥٨ – وأدى استعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري في عام ٢٠١٤ إلى خفض ٣٨٦ وظيفة مرتبطة بالمهام التي لم يعد لها وجود بعد تنقيح الولاية بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٥٥ (٢٠١٤). وألغت الجمعية العامة، في قرارها ٦٩/٢٦٠، ٢٤ وظيفة إضافية، بالأساس في مجال دعم البعثة. وبذلك يصل مجموع عدد الوظائف الملغاة في البعثة خلال عام ٢٠١٤ إلى ٤١٠ وظائف. وحتى ٣ شباط/فبراير، بلغ القوام الفعلي من أفراد البعثة المدنيين ٢ ٣٣١ فردا، بمن فيهم ٧٨١ موظفا دوليا، و ١ ١٤٦ موظفا وطنيا و ٤٠٤ من متطوعي الأمم المتحدة.

٥٩ – وواصلت البعثة الاضطلاع بأنشطة تقييم المخاطر والتوعية بهدف إنفاذ سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ ومنع التمييز والتحرش والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة؛ وضمان المساءلة.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، والقانون الإنساني الدولي، وأمن موظفي الأمم المتحدة

٦٠ - سجلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٣٩ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، طالت أفراد البعثة والأفراد المرتبطين بها وأماكن عملها ومعداتها. وارتبط ٢٠ حادثا من أصل ٣٩ بالقيود المفروضة على التنقل، مما أثر على العمليات البرية والجوية والنهرية. وشملت الانتهاكات الأخرى احتجاز مركبات تابعة للأمم المتحدة؛ وتهديدات ضد الموظفين و/أو أماكن العمل؛ والتحرش بأفراد البعثة، والاعتداء عليهم، واعتقالهم، واحتجازهم. وما يثير القلق بشكل خاص هو أن قوات الأمن الحكومية، ولا سيما الجيش الشعبي لتحرير السودان وأفراد الأمن الوطني ارتكبوا ٣٨ انتهاكا من انتهاكات اتفاق مركز القوات المبلغ عنها. وعانى نشر المعدات المملوكة للوحدات من حالات تأخير شديد جراء القيود المفروضة على الاستيراد عند الحدود وما تلا ذلك من احتجاز لمركبات ومعدات البعثة. وأثر ذلك تحديدا على نشر الوحدتين الإثيوبية والكينية وأدى إلى تكبد عقوبات مالية تعاقدية شديدة، وصل مجموعها إلى ٠٠٠ ٨٠٠ دولار بحلول منتصف كانون الثاني/يناير.

٦١ - ويظل الموظفون الوطنيون الثلاثة الذين ألقي عليهم القبض في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ رهن الاعتقال لدى جهاز الأمن الوطني في جوبا. وبالرغم من أنه يتاح بانتظام للبعثة الوصول إلى المحتجزين وتفقد حالتهم، لم تعلم الحكومة بعد البعثة بنتائج التحقيقات أو التهم الموجهة إليهم.

٦٢ - ولا يزال المتعاقد المستقل الوطني المرتبط بعلاقة عمل مع البعثة، الذي اختطف في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وهو يعمل في المحطة الجوية التابعة للبعثة في ملكال، بولاية أعالي النيل، وكذلك الموظف التابع لإحدى وكالات الأمم المتحدة الذي اختطف من مطار ملكال في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وكلاهما ينتميان إلى قبيلة النوير، في عداد المفقودين. وخلص تقرير تحقيق داخلي للبعثة مؤخرا إلى أن عناصر جماعة ميليشيا الشُّلك السابقة بقيادة اللواء جونسون أولوني كانت هي المسؤولة عن اختطاف المتعاقد المستقل. بيد أن اللواء أولوني نفى الادعاء. و لم تؤد كل جهود البعثة الأخرى للتحقق من مصير أو مكان وجود المتعاقد المستقل المختطف إلى تحقيق أي نتيجة.

٦٣ - ودأبت البعثة على إخطار الحكومة رسميا بتلك الانتهاكات بشكل منتظم عن طريق مذكرات شفوية وفي الاجتماعات التي تُعقد مع كبار المسؤولين الحكوميين. ويجري أيضا إطلاع الحكومة على المصفوفة الشهرية للحوادث. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم تطلع الحكومة البعثة على نتائج أي من التحقيقات التي التزمت بإجرائها.

ثامنا – الجوانب المالية

٦٤ – خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٦٠، مبلغ ١ ٠٩٧ ٣١٥ ١٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وحتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، كانت المشاركات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة تبلغ ٤٧٩,١ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه يبلغ ٢ ٧٣٥,٢ مليون دولار. وحتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، سُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للحكومات المساهمة بقوات للفترة المنتهية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا – الملاحظات والتوصيات

٦٥ – بعد مرور عام على بدء التراع في جنوب السودان، ورغم جهود المجتمع الدولي ومطالباته، يظل كل من الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية يواصلان الأعمال العدائية محليا، وفي الوقت نفسه يظلان لا يحققان تقدما ذا مغزى صوب التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة. والتطورات على الصعيد المحلي تثير القلق على نحو متزايد، حيث تدل جميع المؤشرات على عدم قيام أي من طرفي التراع بالتخلي عن الخيار العسكري. وهناك خطر في أن يتصاعد التراع المسلح، خاصة في المنطقة المحيطة بحقول النفط، وأن ينتشر كذلك، خاصة إلى منطقة بحر الغزال الكبرى والولايات الاستوائية التي لم تتضرر مباشرة بالتراع، مع سعي كل جانب إلى تدعيم موقفه وتعزيزه على طاولة التفاوض. ويؤدي أثر التراع على الاقتصاد إلى الإضعاف الشديد للنسيج الاجتماعي لجنوب السودان. علاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل خطر الاشتراك المتزايد لأطراف فاعلة إقليمية واحتمال انتشار التراع إلى خارج الحدود. وأناشد مرة أخرى الطرفين الكف فورا عن العنف وتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية بالكامل. وأي يوم يستمر فيه القتال يؤدي إلى تفاقم الظروف الفظيعة التي يعجز عنها الوصف والتي يعيشها شعب جنوب السودان.

٦٦ – وأود أن أعرب عن الشكر إلى جميع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ورؤساء دول الهيئة، ودول المجموعة الثلاثية، والصين، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، على جهودهم المستمرة الرامية إلى إبقاء الطرفين مشاركَين في حوار سلمي. ومن بين الأمور المشجعة ترد المبادرة التي قادتها الصين في الخرطوم، في ١٢ كانون الثاني/يناير، للجمع بين الفصيلين المتحاربين سعيا

إلى بلوغ هدف مشترك يتمثل في إحلال السلام في جنوب السودان. ومثل كذلك الاتفاق على إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان من قبل الفصائل الثلاثة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بأروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، خطوة إيجابية أخرى. وكنت آمل أن تؤدي المبادرتان إلى تحقيق الزخم وتوفير الحيز السياسي لقيادة جنوب السودان لإبرام اتفاق للسلام خلال مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهو ما كان مقررا عقده على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وللأسف، أضاع قائدا جنوب السودان فرصة أخرى لصنع السلام. وعلى الرغم من ذلك، فإن إقرارهما العلني، في ١ شباط/فبراير، بوجود مجالات اتفاق فيما يتعلق بإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية، والتزامهما بتسوية جميع المسائل المتبقية، بما في ذلك تقاسم السلطة، في موعد أقصاه ٣ آذار/مارس، والبدء في مرحلة الحكم الانتقالي بحلول ٩ تموز/يوليه، لأمر يبعث على الأمل في التوصل إلى التسوية التي طال البحث عنها للنزاع. وأدعو الرئيس كير ورياك مشار إلى عدم إضاعة فرصة أخرى لإحلال السلام في جنوب السودان.

٦٧ - وكما قلت مرارا، تقع المسؤولية الرئيسية عن إيجاد تسوية للنزاع في جنوب السودان على القائدين. وأحث الطرفين على بذل قصارى الجهود وتقديم التنازلات الضرورية لإبرام اتفاق سلام يعالج الأسباب الجذرية للأزمة. ويجب أن يوفر الاتفاق الأساس للإصلاح الوطني والسياسي والأمني والاقتصادي الذي تمس الحاجة إليه، ولتحقيق العدالة والمساءلة، والمصالحة وتضميد الجراح لإعادة بناء دولتهما الوليدة التي تمزقت نتيجة لهذا النزاع. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتفكر جديا في مسؤولياته. وقد أزف الوقت الآن لكي يتكلم المجتمع الدولي بلسان واحد ويوضح لقادة جنوب السودان أنه لم يعد من الممكن لهم الإبقاء على البلد رهينة لطموحاتهم الشخصية وأن هناك عواقب تحدق بمن يواصلون تقويض جهود السلام.

٦٨ - وأحث طرفي النزاع، والحكومة خاصة، التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، على تهيئة بيئة آمنة للمدنيين وإتاحة الظروف الضرورية للعودة الطوعية للنازحين. وأكرر أيضا دعواتي السابقة إلى البلدان المساهمة بقوات أن تعمل عاجلا على نشر قدرات الدعم والمعدات العسكرية المتبقية، وهي العناصر التي تمس الحاجة إليها لتمكين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من القيام بمهامها المكلفة بها بفعالية.

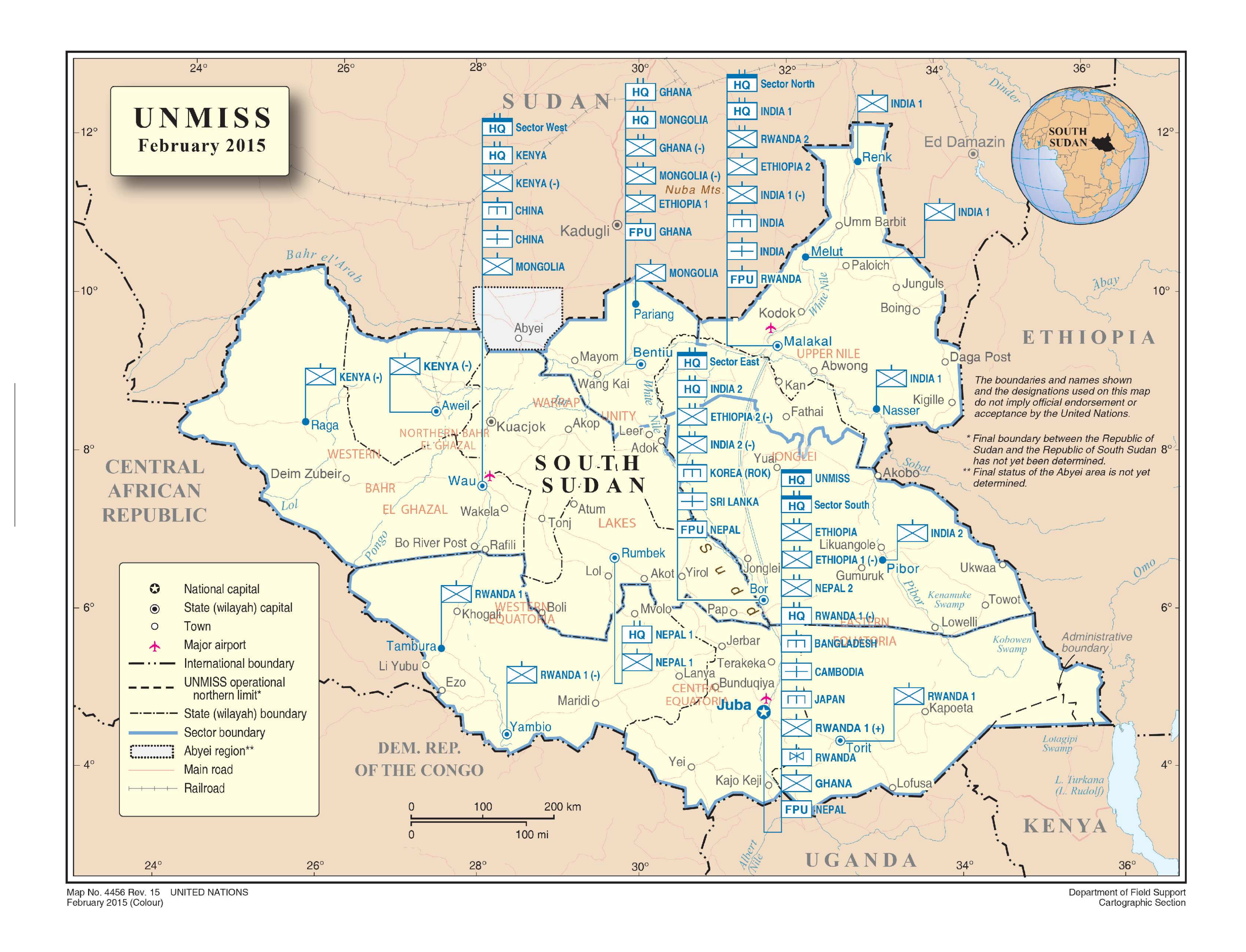
٦٩ - وحتى يصبح السلام مستداما في جنوب السودان، من المهم أهمية حيوية مساءلة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان خلال النزاع. ومع ذلك، وكما لاحظت في هذا التقرير وفي تقارير سابقة، لم يتخذ قدر يذكر من تدابير المساءلة الوطنية عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة حتى الآن. والسلام والعدالة لا يناقضان بعضهما. ومن ثم فإنني

أحث مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على النظر بصورة عاجلة في تقرير لجنة التحقيق في جنوب السودان التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وفي توصياتها. وفي غضون ذلك، ووفقا لطلب مجلس الأمن بتحقيق المساءلة الوارد في قراره ٢١٧٨ (٢٠١٤)، طلبت إلى الأمانة العامة وضع خيارات ممكنة لإنشاء عمليات للمساءلة الجنائية والعدالة الانتقالية لجنوب السودان، استنادا إلى التجارب السابقة، للتصدي للشكل الفادح والنطاق الواسع من الانتهاكات الفظيعة والجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في البلد منذ بدء الأزمة.

٧٠ - وأظل أشعر بالانزعاج على نحو متصاعد إزاء استمرار التحديات أمام وصول أفراد العمل الإنساني وحفظ السلام، وكذلك ما يواجهونه من انعدام الأمن والعنف، بما يشمل المضايقة، والتهديدات، والاعتداءات الجسدية، والاعتقال، والاحتجاز، والاختطافات، وهم يقومون بواجباتهم. وينتابني قلق بالغ إزاء اختطاف واختفاء متعاقد مستقل تابع للبعثة وموظف تابع لإحدى وكالات الأمم المتحدة، واستمرار الاحتجاز العشوائي لثلاثة موظفين وطنيين تابعين للبعثة. وأدعو الحكومة إلى كفالة إطلاق سراحهم فورا دون أن يصابوا بأذى.

٧١ - وفي شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، واجهت البعثة قيودا متزايدة من قبل الحكومة على استيراد ونقل معدات أساسية مملوكة للقوات تعود إلى البلدان المساهمة بقوات. وأذكر الطرفين بأن تلك القيود المفروضة على البعثة وأفراد العمل الإنساني تعيق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها والاضطلاع بعمليات حيوية الأهمية في المجال الإنساني ومجال الحماية. وأكرر دعوتي إلى الجانبين لكفالة حرية التنقل والوصول الإنساني بدون قيود للبعثة وأفراد العمل الإنساني وإزالة جميع العقبات التي تحد من قدرتهم على تنفيذ ولاياتهم.

٧٢ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لما يبديه أفراد البعثة من شجاعة وتضحيات، وهم يواصلون العمل، تحت القيادة القديرة لممثلتي الخاصة إلين مارغريت لوي، لتوفير الحماية للآلاف من المدنيين الذين يتهددهم خطر العنف الجسدي، وتحقيق استقرار الأوضاع الأمنية. وأتوجه بالشكر للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي تقوم بتوفير أفراد نظاميين وأصول للبعثة تمس الحاجة إليهم. وأثني أيضا على أفراد فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على جهودهم الدؤوبة لتوفير المساعدات الإنسانية التي تشتد حاجة السكان إليها، في ظل ظروف قاسية وخطرة.


UNMISS
February 2015
SUDAN
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
DEM. REP. OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
SOUTH SUDAN
Sector West
Sector North
Sector East
Sector South
UPPER NILE
JONGLEI
UNITY
WARRAP
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
WESTERN BAHR EL GHAZAL
LAKES
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
Juba
Malakal
Bentiu
Bor
Wau
Rumbek
Aweil
Kuacjok
Raga
Yambio
Torit
Renk
Melut
Nasser
Pibor
Pariang
Abyei
Ed Damazin
Kadugli
Nuba Mts.
Sudd
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
* Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
** Final status of the Abyei area is not yet determined.
National capital
State (wilayah) capital
Town
Major airport
International boundary
UNMISS operational northern limit*
State (wilayah) boundary
Sector boundary
Abyei region**
Main road
Railroad
0
100
200 km
0
100 mi
Map No. 4456 Rev. 15 UNITED NATIONS
February 2015 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section

